المجلة العربية
للدراسات الانسانية والاجتماعية
Arab Journal of Humanities and Social Studies
العدد (7)
يناير 2026
Volume (7)
January
2026
ISSN online: 3079-4099
ISSN print: 3079-4080

التنظيم القانوني لخدمات التحقق من الهويات الرقمية في القطاع المالي السعودي
(دراسة تحليلية)

د. محمد مرزوق هميس المقاطي
أستاذ القانون الخاص المشارك، عميد كلية الشريعة والقانون، جامعة جدة، المملكة العربية السعودية
البريد الالكتروني: mmalmuqati@uj.edu.sa

الملخص
تهدف هذه الدراسة التحليلية إلى استكشاف التنظيم القانوني لخدمات التحقق من الهويات الرقمية وأثرها على القطاع المالي في المملكة العربية السعودية. تتناول الدراسة بالتفصيل ماهية الهوية الرقمية، ومكوناتها الأساسية، والآليات التقنية المستخدمة في التحقق منها، مع التركيز على دور المنصات الوطنية مثل منصة النفاذ الوطني الموحد (نفاذ). وتسلط الضوء على الفوائد الجوهرية التي تقدمها هذه الخدمات للقطاع المالي، بما في ذلك تعزيز الكفاءة التشغيلية، وتحسين تجربة العميل، ودعم الامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم الدراسة بتحليل الإطار القانوني والتنظيمي القائم الذي يحكم هذه الخدمات، مع التركيز على السياسات واللوائح الصادرة عن البنك المركزي السعودي (ساما)، خصوصًا "سياسة اعرف عميلك إلكترونياً"(E-KYC) ، والتشريعات الوطنية الأخرى ذات الصلة كنظام حماية البيانات الشخصية، ونظام المعاملات الإلكترونية، ونظام مكافحة الجرائم المعلوماتية.
وتتناول الدراسة المخاطر والتحديات القانونية المصاحبة لتطبيق خدمات التحقق من الهوية الرقمية، بما في ذلك قضايا المسؤولية القانونية المترتبة على الأخطاء التقنية أو الاختراقات الأمنية، وتحديات حماية خصوصية البيانات الحساسة للعملاء، وضمان أمن المعلومات، وتحقيق التوازن بين التسهيل والرقابة. كما تستعرض الدراسة التحديات التي تواجه البيئة القانونية الحالية، مثل الحاجة إلى أطر تنظيمية أكثر تخصصًا لمواكبة التطورات المتسارعة في هذا المجال.
وتختتم الدراسة بتقديم رؤية مستقبلية حول سبل تطوير إطار قانوني متكامل ومرن، يدعم الابتكار في الخدمات المالية الرقمية مع ضمان أعلى مستويات الأمان والموثوقية وحماية حقوق العملاء. وتقدم الدراسة توصيات محددة لتعزيز البيئة التشريعية والتنظيمية، بما يضمن تحقيق التكامل بين الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة 2030 ومتطلبات الاستقرار المالي والأمن الرقمي.

الكلمات المفتاحية :الهوية الرقمية، التحقق الرقمي، القطاع المالي السعودي، الإطار القانوني، البنك المركزي السعودي (ساما)، حماية البيانات، اعرف عميلك إلكترونياً(E-KYC) ، منصة نفاذ، المسؤولية القانونية.

DOI: https://doi.org/10.33193/AJHASS.65

العدد (7)
يناير 2026
Volume (7)
January
2026
المجلة العربية
للدراسات الانسانية والاجتماعية
Arab Journal of Humanities and Social Studies
ISSN online: 3079-4099
ISSN print: 3079-4080

The Legal Regulation of Digital Identity Verification Services in the Saudi Financial Sector (An Analytical Study)

Dr. Mohammed Marzouq Hamees Al-Maqati
Associate Professor of Private Law, Dean of the College of Sharia and Law, University of Jeddah, Kingdom of Saudi Arabia
Email: mmalmuqati@uj.edu.sa

ABSTRACT

This analytical study aims to explore the legal regulation of digital identity verification services and their impact on the financial sector in the Kingdom of Saudi Arabia. The study provides a detailed examination of digital identity, its fundamental components, and the technical mechanisms used for its verification, with a focus on the role of national platforms such as the National Single Sign-On (Nafath). It highlights the substantial benefits these services offer the financial sector, including enhancing operational efficiency, improving the customer experience, and supporting compliance with anti-money laundering and counter-terrorism financing requirements. Additionally, the study analyzes the existing legal and regulatory framework governing these services, focusing on policies and regulations issued by the Saudi Central Bank (SAMA), particularly the "Electronic Know Your Customer (E-KYC) Policy," and other relevant national legislation such as the Personal Data Protection Law, the Electronic Transactions Law, and the Anti-Cyber Crime Law. The study addresses the legal risks and challenges associated with implementing digital identity verification services, including issues of legal liability arising from technical errors or security breaches, challenges in protecting the privacy of sensitive customer data, ensuring information security, and achieving a balance between facilitation and control. The study also reviews the challenges facing the current legal environment, such as the need for more specialized regulatory frameworks to keep pace with rapid developments in this field. The study concludes by presenting a future vision for developing an integrated and flexible legal framework that supports innovation in digital financial services while ensuring the highest levels of security, reliability, and protection of customer rights. It offers specific recommendations to enhance the legislative and regulatory environment, ensuring alignment between the strategic goals of Saudi Vision 2030 and the requirements of financial stability and digital security.

Keywords: Digital Identity, Digital Verification, Saudi Financial Sector, Legal Framework, Saudi Central Bank (SAMA), Data Protection, Electronic Know Your Customer (E-KYC), Nafath Platform, Legal Liability.

DOI: https://doi.org/10.33193/AJHASS.65

المجلة العربية
للدراسات الانسانية والاجتماعية
Arab Journal of Humanities and Social Studies
العدد (7)
يناير 2026
Volume (7)
January
2026
ISSN online: 3079-4099
ISSN print: 3079-4080

المقدمة

في خضم التحول الرقمي الذي تعيشه المملكة العربية السعودية كأحد الركائز الأساسية لرؤية 2030، برزت الهوية الرقمية كعنصر محوري في إعادة تشكيل العلاقة بين الأفراد والمؤسسات، لا سيما في القطاع المالي. لم تعد عمليات التحقق من الهوية تقتصر على الحضور الشخصي وتقديم المستندات المادية، بل تطورت لتصبح عمليات رقمية فورية وآمنة، مما فتح آفاقًا جديدة للابتكار في تقديم الخدمات المصرفية والمالية. وتُعد خدمات التحقق من الهوية الرقمية الأساس الذي تُبنى عليه الثقة في الاقتصاد الرقمي، حيث تمكّن المؤسسات المالية من التحقق من هوية عملائها عن بعد بكفاءة وموثوقية عالية[1].

ويسهم تبني خدمات التحقق من الهوية الرقمية في القطاع المالي السعودي في تحقيق نقلة استراتيجية تدعم أهداف الشمول المالي وتيسر الوصول إلى الخدمات. تتيح المنصات الوطنية الرائدة، مثل منصة النفاذ الوطني الموحد (نفاذ)، للعملاء إجراء عمليات متنوعة كفتح الحسابات البنكية وطلب التمويل وتنفيذ المعاملات المالية المعقدة دون الحاجة إلى زيارة الفروع، الأمر الذي يعزز تجربة العميل ويخفض التكاليف التشغيلية للمؤسسات المالية[2].

ويفرض هذا التطور الجذري تحديات قانونية وتنظيمية تتطلب معالجة دقيقة. تنطوي عمليات التحقق الرقمي على التعامل مع بيانات شخصية بالغة الحساسية، مما يطرح تساؤلات جوهرية تتعلق بحماية الخصوصية، وتأمين المعلومات، وتحديد المسؤولية القانونية عند وقوع أخطاء فنية أو عمليات احتيالية. من هنا، يتعاظم دور الإطار القانوني والتنظيمي كضامن رئيسي لاستخدام هذه التقنيات على نحو آمن ومسؤول، وبما يحقق التوازن الضروري بين تشجيع الابتكار وحماية حقوق كافة الأطراف المعنية[3].

وتتزايد أهمية دراسة وتحليل البيئة التنظيمية القائمة، وتقييم مدى قدرتها على مواكبة هذه التحولات المتلاحقة. إن تطوير إطار قانوني واضح ومتكامل لا يقتصر دوره على حماية العملاء والمؤسسات المالية فحسب، بل يتعداه للمساهمة في تعزيز الثقة في النظام المالي الرقمي بأكمله، وتحفيز المزيد من الاستثمار والابتكار في هذا القطاع الحيوي[4].

مشكلة البحث:

يمثل التحول نحو استخدام خدمات التحقق من الهوية الرقمية في القطاع المالي السعودي خطوة استراتيجية تتوافق مع التوجهات العالمية ورؤية المملكة 2030. تطرح سرعة هذا التطور التكنولوجي إشكالية قانونية أساسية تتمثل في أن الأطر التنظيمية الحالية قد لا تكون مهيأة بشكل كاف للتعامل مع التعقيدات والمخاطر المستجدة المصاحبة لهذه الخدمات. يثير الاعتماد على أطراف ثالثة ومنصات وطنية للتحقق من الهوية تساؤلات حول كيفية توزيع المسؤوليات القانونية بين البنك ومزود الخدمة التقنية والجهة الحكومية المشرفة على المنصة في حالات الخطأ أو الاختراق الأمني. تبرز من جانب آخر تحديات تتعلق بمدى توافق آليات جمع ومعالجة البيانات الحيوية والشخصية مع المتطلبات الصارمة لنظام حماية البيانات الشخصية.

وتتعقد هذه الإشكالية في ظل عدم وجود تشريع موحد ومتكامل ينظم خدمات الهوية الرقمية على وجه الخصوص، حيث يستند التنظيم الراهن إلى مجموعة من السياسات التي يصدرها البنك المركزي السعودي وتشريعات عامة أخرى. يثير هذا الوضع تساؤلا جوهريا حول كفاية الإطار القانوني الحالي وتماسكه في توفير

[1] KPMG. "The Future of Digital Banking in Saudi Arabia." 2023, p. 5.
[2] Saudi Central Bank. "Financial Stability Report 2023." Riyadh, 2023, p. 48.
[3] Al Tamimi & Company. "Saudi Arabia's Personal Data Protection Law: A Guide for Financial Institutions." Law Update, 2023, p. 3.
[4] Financial Sector Development Program. "FSDP Annual Report 2022." Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia, 2023, p. 15.

DOI: https://doi.org/10.33193/AJHASS.65

المجلة العربية
للدراسات الانسانية والاجتماعية
Arab Journal of Humanities and Social Studies
العدد (7)
يناير 2026
Volume (7)
January
2026
ISSN online: 3079-4099
ISSN print: 3079-4080

اليقين القانوني المطلوب للمؤسسات المالية وضمان الحماية الكافية للمستهلكين في البيئة الرقمية. بناء على ذلك، تبرز الحاجة الماسة إلى تحليل دقيق للإطار القائم وتحديد الفجوات التشريعية واقتراح السبل اللازمة لتطويره لضمان بيئة رقمية آمنة وموثوقة ومحفزة على الابتكار.

أهمية البحث:

تنبثق أهمية هذه الدراسة من الدور المحوري الذي تلعبه خدمات التحقق من الهوية الرقمية في مستقبل القطاع المالي السعودي، وتزايد الاعتماد عليها بوتيرة متسارعة:

1. **الأهمية النظرية :**يرفد البحث الأدبيات القانونية المتعلقة بالتقنية المالية والتنظيم الرقمي في المملكة. بالنظر إلى حداثة الموضوع، لا تزال الدراسات القانونية المعمقة التي تحلل الإطار التنظيمي للهوية الرقمية في السياق المالي السعودي محدودة. يقدم هذا البحث تحليلا أساسيا يوضح العلاقة بين التكنولوجيا والتنظيم ويسلط الضوء على التحديات القانونية الجديدة، مما يمهد الطريق لمزيد من الأبحاث المتخصصة.
2. **الأهمية التطبيقية:** تظهر أهمية البحث العملية في الفائدة المباشرة التي يوفرها للأطراف المعنية:
   - **للجهات التشريعية والتنظيمية:** تقدم الدراسة تحليلا وتقييما للإطار القانوني الحالي، وتحدد نقاط القوة والفجوات المحتملة، وتقدم توصيات عملية قد تسهم في صياغة وتطوير سياسات وتشريعات أكثر استجابة ومرونة، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.
   - **للمؤسسات المالية والمصرفية:** تساعد الدراسة هذه المؤسسات على فهم أعمق للالتزامات والمخاطر القانونية المرتبطة بتبني خدمات التحقق من الهوية الرقمية، وتوفر لها إرشادات حول كيفية بناء أنظمة امتثال قوية تضمن التشغيل الآمن والفعال لهذه الخدمات.
   - **للباحثين والأكاديميين:** توفر الدراسة مرجعا علميا متخصصا يمكن الاستناد إليه في دراسات مستقبلية تتناول جوانب أكثر تفصيلا، مثل المسؤولية المدنية عن أخطاء التحقق الرقمي، أو الآثار التنافسية لهذه التقنيات.

أهداف البحث:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف المحددة التي ترمي إلى تقديم فهم شامل للتنظيم القانوني لخدمات التحقق من الهوية الرقمية في القطاع المالي السعودي:

1. يحلل البحث الإطار القانوني والتنظيمي الراهن الذي يحكم خدمات التحقق من الهوية الرقمية، مع التركيز على دور البنك المركزي السعودي والتشريعات الوطنية ذات الصلة.
2. يحدد البحث ويقيم أبرز المخاطر والتحديات القانونية التي تواجه المؤسسات المالية عند تطبيق هذه الخدمات، خصوصا فيما يتصل بالمسؤولية القانونية، وحماية البيانات، والأمن السيبراني.
3. يقترح البحث توصيات ومقترحات عملية لتطوير الإطار القانوني والتنظيمي، بما يضمن خلق بيئة تنظيمية مرنة تدعم الابتكار، وتعزز الثقة والأمان في الخدمات المالية الرقمية.

أسئلة البحث:

تسعى هذه الدراسة للإجابة على مجموعة من الأسئلة الجوهرية التي تشكل محور التحليل:

1. ما هو الإطار القانوني والتنظيمي الحالي الذي ينظم خدمات التحقق من الهوية الرقمية في القطاع المالي السعودي؟ وما هي أبرز السياسات والتشريعات التي تحكمه؟
2. ما هي المخاطر والتحديات القانونية الرئيسية (مثل توزيع المسؤولية، حماية الخصوصية، الامتثال) التي تنشأ عن استخدام هذه الخدمات؟ وهل الإطار الحالي كاف لمعالجتها؟

DOI: https://doi.org/10.33193/AJHASS.65

المجلة العربية
للدراسات الانسانية والاجتماعية
Arab Journal of Humanities and Social Studies
العدد (7)
يناير 2026
Volume (7)
January
2026
ISSN online: 3079-4099
ISSN print: 3079-4080

3. كيف يمكن تطوير الإطار القانوني والتنظيمي القائم لضمان تحقيق توازن فعال بين تشجيع الابتكار التكنولوجي في القطاع المالي وحماية حقوق العملاء وأمن النظام المالي؟

منهج البحث:

لتحقيق أهداف الدراسة، سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. يهدف هذا المنهج إلى وصف الواقع التنظيمي لخدمات التحقق من الهوية الرقمية، ثم تحليله بشكل نقدي. سيتم ذلك من خلال الأدوات التالية:

- **تحليل النصوص القانونية :**سيتم تحليل الأنظمة واللوائح والسياسات ذات الصلة، وفي مقدمتها سياسات البنك المركزي السعودي، ونظام حماية البيانات الشخصية، ونظام المعاملات الإلكترونية، ونظام مكافحة غسل الأموال.
- **مراجعة الأدبيات السابقة :**سيتم استعراض الدراسات والأبحاث العلمية والتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية والمؤسسات الاستشارية التي تناولت الجوانب القانونية والتنظيمية للهوية الرقمية في القطاع المالي.

حدود البحث:

- **النطاق المكاني :**تقتصر هذه الدراسة على البيئة التنظيمية والقانونية في المملكة العربية السعودية.
- **النطاق الموضوعي :**يركز البحث على الجوانب القانونية والتنظيمية لخدمات التحقق من الهوية الرقمية المستخدمة في القطاع المالي (البنوك، شركات التمويل، شركات التقنية المالية المرخصة). لا يتطرق البحث إلى الجوانب الفنية والهندسية لهذه التقنيات إلا بالقدر الذي يخدم التحليل القانوني.
- **النطاق الزمني :**يشمل البحث تحليل الأنظمة واللوائح والسياسات السارية حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة.

المبحث الأول: ماهية خدمات التحقق من الهوية الرقمية وأهميتها في القطاع المالي

يقدم هذا المبحث مدخلا أساسيا لفهم الطبيعة التقنية والوظيفية لخدمات التحقق من الهوية الرقمية، وتأثيرها العميق على القطاع المالي، قبل الدخول في تفاصيل تنظيمها القانوني. يبدأ المبحث بتعريف الهوية الرقمية ومكوناتها، والآليات المتبعة للتحقق منها، مع تسليط الضوء على النموذج السعودي المتمثل في منصة "نفاذ". ينتقل بعدها لاستعراض الفوائد الاستراتيجية التي تجنيها المؤسسات المالية من تبني هذه الخدمات، سواء على صعيد الكفاءة التشغيلية، أو تعزيز الأمان، أو تحسين تجربة العملاء، مما يوفر أساسا متينا لفهم الدوافع وراء التوجه التنظيمي نحو تبني وتنظيم هذه الخدمات.

1. تعريف الهوية الرقمية وآليات التحقق منها:

تمثل الهوية الرقمية المعادل الإلكتروني للهوية المادية للفرد، وتتكون من مجموعة من السمات والبيانات المترابطة التي يمكن التحقق منها إلكترونيا لتمثيل شخص أو كيان بشكل فريد في العالم الرقمي. تتألف الهوية الرقمية عادة من ثلاثة عناصر رئيسية: المعرفات (كرقم الهوية الوطنية)، والبيانات الوصفية (كالاسم وتاريخ الميلاد)، وبيانات المصادقة (ككلمات المرور أو السمات البيومترية مثل بصمة الوجه أو الإصبع)[5]. وتجري عملية التحقق من الهوية الرقمية عبر مقارنة البيانات التي يقدمها المستخدم مع مصدر موثوق ومحفوظ

[5] White, O., Madgavkar, A., Manyika, J., Mahajan, D., Bughin, J., McCarthy, M., & Sperling, O. (2019). Digital identification: A key to inclusive growth. McKinsey Global Institute, 2-4.

DOI: https://doi.org/10.33193/AJHASS.65

المجلة العربية
للدراسات الانسانية والاجتماعية
Arab Journal of Humanities and Social Studies
العدد (7)
يناير 2026
Volume (7)
January
2026
ISSN online: 3079-4099
ISSN print: 3079-4080

مسبقا. تشكل **منصة النفاذ الوطني الموحد (نفاذ)** في المملكة العربية السعودية، التي يديرها ويشرف عليها مركز المعلومات الوطني بوزارة الداخلية، الركيزة الأساسية في منظومة التحقق الرقمي. تمكن "نفاذ" القطاعين العام والخاص، بما في ذلك المؤسسات المالية، من التحقق من هوية المستخدمين بأمان وموثوقية من خلال ربطها بقواعد البيانات الرسمية، واستخدام آليات تحقق متقدمة تعتمد على السمات البيومترية المحفوظة في نظام "أبشر"، مما يضمن أن الشخص الذي ينفذ العملية هو فعلا صاحب الهوية المدعاة.[6].

2. فوائد وأهمية التحقق الرقمي للقطاع المالي:

يحقق تبني خدمات التحقق من الهوية الرقمية مجموعة من الفوائد الجوهرية للقطاع المالي السعودي، والتي تتجاوز مجرد التسهيل الإجرائي لتشمل جوانب استراتيجية وتشغيلية ورقابية:

- **تعزيز الامتثال لمتطلبات "اعرف عميلك (KYC):** "تعد هذه الخدمات أداة فعالة لتطبيق متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. أصدر البنك المركزي السعودي سياسة "اعرف عميلك إلكترونيا "(E-KYC) التي تتيح للمؤسسات المالية الاعتماد على آليات التحقق الرقمي للتحقق من هوية العملاء عن بعد، مما يحد من المخاطر المرتبطة بالتحقق التقليدي ويسرع عملية فتح الحسابات[7].

- **تحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل التكاليف:** تعمل أتمتة عمليات التحقق من الهوية على تقليل الحاجة للتدخل البشري، وتوفير الوقت والموارد التي كانت تستهلك في الإجراءات الورقية والزيارات الشخصية للفروع، مما يسفر عن خفض ملحوظ في التكاليف التشغيلية[8].

- **تعزيز أمن المعاملات وتقليل الاحتيال:** يوفر استخدام آليات التحقق المتقدمة، كالسمات البيومترية، مستوى أمان يفوق الطرق التقليدية بكثير، مما يجعل تزوير الهويات أو انتحالها أمرا صعبا، ويسهم في الحد من عمليات الاحتيال المالي[9].

- **تحسين تجربة العميل ودعم الشمول المالي:** تمكن هذه الخدمات العملاء من الوصول إلى الخدمات المالية وإتمام معاملاتهم من أي مكان وفي أي وقت، مما يلبي توقعات العميل المعاصر ويزيل العوائق الجغرافية. يسهم هذا التسهيل بدوره في تعزيز الشمول المالي عبر تمكين شرائح أوسع من المجتمع من الوصول إلى النظام المالي الرسمي[10].

[6] Digital Government Authority. "Saudi National Digital Identity (Nafath) Framework." Riyadh, Saudi Arabia, 2023, p. 8.
[7] Saudi Central Bank. "Electronic Know Your Customer (E-KYC) Policy." Version 2.0, Riyadh, 2022, p. 4.
[8] Alayed, S. Technology and Digital Transformation in Saudi Arabia. Saudi Arabia's Business Transformation: Strategies for Success in a Changing Economy; Services for Science and Education Stockport: Cheshire, UK,2023,p. 106.
[9] Agidi, R. C. Biometrics: The future of banking and financial service industry in Nigeria. International Journal of Electronics and Information Engineering, 9(2),2018,pp. 91-105.
[10] World Bank Group, The Global Financial Index (Findex) Database. "Saudi Arabia Country Profile 2021." World Bank, Washington, D.C., 2022, p. 2.

DOI: https://doi.org/10.33193/AJHASS.65

المجلة العربية
للدراسات الانسانية والاجتماعية
Arab Journal of Humanities and Social Studies
العدد (7)
يناير 2026
Volume (7)
January
2026
ISSN online: 3079-4099
ISSN print: 3079-4080

المبحث الثاني: الإطار القانوني والتنظيمي لخدمات التحقق من الهوية الرقمية

بعد استعراض ماهية خدمات التحقق من الهوية الرقمية وأهميتها، يتجه هذا المبحث إلى تحليل البنية القانونية والتنظيمية التي تحكمها في القطاع المالي السعودي. يهدف المبحث إلى تفكيك الإطار التشريعي القائم لتحديد الجهات الرقابية، والسياسات الملزمة، والأنظمة العامة التي تتقاطع مع هذه الخدمات. يبدأ المبحث بتحليل دور البنك المركزي السعودي (ساما) كمنظم رئيسي للقطاع، مع التركيز على سياساته المتعلقة بالتحقق الرقمي. ثم ينتقل إلى دراسة التشريعات الوطنية الأخرى التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من الإطار العام، كنظام حماية البيانات الشخصية ونظام المعاملات الإلكترونية. وأخيرًا، يحلل المبحث المخاطر القانونية الرئيسية التي تواجه المؤسسات المالية، مثل تحديد المسؤولية وتحديات الامتثال، لتقديم صورة متكاملة عن البيئة القانونية الحالية.

1. دور البنك المركزي السعودي (ساما) والسياسات التنظيمية:

يتبوأ البنك المركزي السعودي موقعا محوريا في المنظومة التنظيمية للقطاع المالي، ويؤدي دورا حاسما في تنظيم استخدام التقنيات الحديثة لضمان استقرار القطاع وحماية العملاء. أصدر "ساما" في سياق التحقق من الهوية الرقمية، مجموعة من السياسات والأطر التنظيمية، من أبرزها "سياسة اعرف عميلك إلكترونيا (E-KYC)". تضع هذه السياسة إطارا واضحا للمؤسسات المالية الراغبة في تطبيق إجراءات التحقق من هوية العملاء عن بعد، وتحدد المتطلبات التقنية والأمنية والتشغيلية اللازمة. تلزم السياسة المؤسسات المالية بالاعتماد على مصادر تحقق موثوقة، كمنصة "نفاذ"، وتطبيق إجراءات العناية الواجبة المعززة بناء على مستوى مخاطر العميل[11].

ويفرض "ساما" إضافة إلى ذلك، من خلال "إطار الأمن السيبراني"، متطلبات صارمة على المؤسسات المالية لحماية أنظمتها وبيانات عملائها من التهديدات السيبرانية، وهو ما ينطبق بشكل مباشر على الأنظمة المستخدمة في عمليات التحقق من الهوية الرقمية[12].

2. التشريعات الوطنية الأخرى ذات الصلة:

لا يقتصر الإطار القانوني على تنظيمات "ساما" فقط، بل يتكامل مع مجموعة من الأنظمة الوطنية التي توفر الغطاء التشريعي العام لهذه الخدمات:

- **نظام حماية البيانات الشخصية :** يمثل هذا النظام حجر الزاوية في تنظيم التعامل مع بيانات العملاء. يفرض النظام الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/19) بتاريخ 1443/2/9هـ التزامات واضحة على المؤسسات المالية عند جمع ومعالجة البيانات الشخصية، بما في ذلك البيانات البيومترية المستخدمة في التحقق الرقمي. يشترط النظام

[11] البنك المركزي السعودي، اعتماد قبول الهوية الرقمية من منصة أبشر وتطبيق توكلنا، 2025، تم الاسترجاع من الرابط التالي:
https://rulebook.sama.gov.sa/ar/%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%AF-%D9%82%D8%A8%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D9%85%D9%86%D8%B5%D8%A9-%D8%A3%D8%A8%D8%B4%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D9%82-%D8%AA%D9%88%D9%83%D9%84%D9%86%D8%A7

[12] Saudi Central Bank. "Cyber Security Framework for Financial Institutions Regulated by SAMA." Version 3.0, Riyadh, 2017, p. 12.

DOI: https://doi.org/10.33193/AJHASS.65

المجلة العربية
للدراسات الانسانية والاجتماعية
Arab Journal of Humanities and Social Studies
العدد (7)
يناير 2026
Volume (7)
January
2026
ISSN online: 3079-4099
ISSN print: 3079-4080

الحصول على موافقة صريحة من صاحب البيانات، وتوضيح الغرض من جمعها، واتخاذ كافة التدابير التنظيمية والتقنية لضمان حمايتها[13].

- **نظام المعاملات الإلكترونية :**يوفر هذا النظام الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/18) بتاريخ 1428/3/8هـ الأساس القانوني للاعتراف بالمعاملات والتوقيعات الإلكترونية وإعطائها الحجية القانونية، وهو أمر ضروري لإضفاء الشرعية على عمليات فتح الحسابات والعقود التي تتم عن بعد بناء على التحقق الرقمي.[14]

- **نظام مكافحة جرائم المعلوماتية :**يوفر هذا النظام الحماية الجنائية للبيانات والأنظمة المعلوماتية، حيث يجرم أفعالا مثل الدخول غير المشروع للأنظمة، وانتحال الشخصية، والاستيلاء على البيانات، مما يشكل خط دفاع جنائي ضد محاولات اختراق أو استغلال أنظمة التحقق الرقمي[15].

3. تحليل المخاطر القانونية (المسؤولية والامتثال):

على الرغم من وجود إطار تنظيمي، فإن تطبيق خدمات التحقق الرقمي يطرح مخاطر قانونية معقدة:

- **تحديد المسؤولية القانونية :**تظهر إشكالية توزيع المسؤولية كأحد أهم التحديات. ففي حالة حدوث خطأ في التحقق أدى إلى ضرر للعميل أو البنك (كفتح حساب باسم شخص آخر)، فمن يتحمل المسؤولية؟ هل هي المؤسسة المالية التي اعتمدت على النظام؟ أم الجهة المشغلة للمنصة الوطنية (مثل "نفاذ")؟ أم أن هناك مسؤولية مشتركة؟ يخلق غياب قواعد واضحة ومفصلة في هذا الصدد حالة من عدم اليقين القانوني[16].

- **تحديات الامتثال :**يجب على المؤسسات المالية ضمان الامتثال لمجموعة متداخلة من المتطلبات، بدءا من سياسات "ساما" الدقيقة، ومرورا بمتطلبات حماية البيانات الشخصية، ووصولا إلى المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال. يتطلب هذا التعقيد بناء أنظمة رقابة داخلية قوية وقادرة على التكيف المستمر مع التحديثات التنظيمية[17].

- **مخاطر الأمن السيبراني والخصوصية :**يمكن أن يؤدي أي اختراق للأنظمة التي تخزن أو تعالج بيانات الهوية الرقمية إلى عواقب وخيمة، ليس فقط من الناحية المالية ولكن أيضا من حيث المسؤولية القانونية عن تسريب بيانات العملاء، والتي قد تترتب عليها عقوبات وغرامات كبيرة بموجب نظام حماية البيانات الشخصية.[18]

[13] Saudi Data & AI Authority (SDAIA). "Personal Data Protection Law and its Implementing Regulations." Official English Translation, Riyadh, 2023, p. 6.
[14] Communications, Space & Technology Commission (CST). "Electronic Transactions Law." Kingdom of Saudi Arabia, 2007, Article 5.
[15] Bureau of Experts at the Council of Ministers. "Anti-Cyber Crime Law." Royal Decree No. M/17, Kingdom of Saudi Arabia, 2007, Article 3.
[16] Pechegin, D. A. (2021). Problems in Legal Regulation of Liability for Crimes that Infringe Digital Finance. Russian Journal of Legal Studies (Moscow), 8(2), 53-60.
[17]Financial Action Task Force (FATF). "Mutual Evaluation of the Kingdom of Saudi Arabia." Paris, France, 2018, p. 112.
[18] National Cybersecurity Authority (NCA). "Essential Cybersecurity Controls." Kingdom of Saudi Arabia, 2022, p. 9.

DOI: https://doi.org/10.33193/AJHASS.65

المجلة العربية
للدراسات الانسانية والاجتماعية
Arab Journal of Humanities and Social Studies
العدد (7)
يناير 2026
Volume (7)
January
2026
ISSN online: 3079-4099
ISSN print: 3079-4080

المبحث الثالث: التحديات والآفاق القانونية المستقبلية لتنظيم الهوية الرقمية

بعد تحليل الواقع القانوني الحالي، يتجه هذا المبحث نحو استشراف المستقبل، حيث يستكشف التحديات المستمرة التي تواجه البيئة التنظيمية، ويطرح رؤية للآفاق المستقبلية لتطويرها. يهدف المبحث إلى تحديد نقاط الضعف أو الفجوات في الإطار القائم واقتراح سبل معالجتها. يبدأ بتحليل التحديات الراهنة، مثل غياب تشريع متخصص ومتكامل للهوية الرقمية، والحاجة إلى مزيد من التنسيق بين الجهات الرقابية المختلفة. ثم ينتقل إلى رسم ملامح التوجهات المستقبلية المنشودة، مؤكدًا على ضرورة تطوير إطار قانوني شامل ومرن، وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، بما يضمن مواكبة التطورات التقنية المتسارعة وتحقيق التوازن بين الابتكار والأمان.

1. التحديات الحالية في البيئة القانونية:

تواجه البيئة القانونية تحديات تستدعي النظر والمعالجة لضمان مواكبتها الكاملة للتطورات التقنية، على الرغم من الخطوات التنظيمية الهامة التي تم اتخاذها:

- **غياب قانون متخصص للهوية الرقمية :**يستند التنظيم الحالي إلى إطار مجزأ يتكون من سياسات قطاعية (مثل سياسات ساما) وأنظمة عامة (كنظام حماية البيانات). قد يؤدي غياب قانون موحد وخاص بالهوية الرقمية، رغم فعالية هذا النهج إلى حد ما، إلى نقص في الوضوح والشمولية فيما يتعلق بجوانب دقيقة مثل تحديد المسؤوليات بشكل قاطع، وحقوق والتزامات الأطراف المختلفة في منظومة الهوية الرقمية، وآليات الاعتراف بالهويات الرقمية الصادرة عن جهات أخرى.[19]

- **الحاجة إلى التنسيق بين الجهات التنظيمية :**تتداخل صلاحيات تنظيم الهوية الرقمية بين عدة جهات، فالبنك المركزي (ساما) ينظم استخدامها في القطاع المالي، والهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) تشرف على سياسات البيانات الوطنية، ووزارة الداخلية ممثلة بمركز المعلومات الوطني تدير المنصات التقنية الأساسية مثل "نفاذ". يتطلب هذا الوضع درجة عالية من التنسيق والتكامل لضمان اتساق السياسات وتجنب أي تضارب أو فجوات تنظيمية[20].

- **مواكبة التطورات التقنية :**تطور تقنيات الهوية الرقمية بسرعة، مع ظهور مفاهيم جديدة مثل الهوية الرقمية اللامركزية أو الموحدة القائمة على تقنيات البلوك تشين. يجب أن تكون الأطر التنظيمية مرنة وقادرة على التكيف مع هذه النماذج الجديدة، بدلا من أن تكون جامدة ومقتصرة على التقنيات الحالية فقط.[21]

2. التوجهات المستقبلية لتطوير الإطار القانوني:

يمكن تحديد مجموعة من التوجهات الرئيسية لتطوير الإطار القانوني والتنظيمي لمواجهة التحديات الحالية والاستعداد للمستقبل:

[19] Alshammari, R. Building a Unified Legislative Framework for the Development and Registration for the Emerging Technologies in the GCC. Innovation and Development of Knowledge Societies, (2025). 36-52.
[20] United Nations Department of Economic and Social Affairs. "E-Government Survey 2022: The Future of Digital Government." New York, 2022, p. 135.
[21] World Economic Forum. "Reimagining Digital Identity: A Strategic Imperative." Cologny/Geneva, Switzerland, 2023, p. 21.

DOI: https://doi.org/10.33193/AJHASS.65

المجلة العربية
للدراسات الانسانية والاجتماعية
Arab Journal of Humanities and Social Studies
العدد (7)
يناير 2026
Volume (7)
January
2026
ISSN online: 3079-4099
ISSN print: 3079-4080

- **نحو إطار قانوني شامل ومتكامل :**تبرز الحاجة إلى العمل على تطوير إطار قانوني وطني شامل للهوية الرقمية. هذا الإطار يجب أن يحدد المبادئ الأساسية، ويعرّف المصطلحات والمفاهيم، ويوزع الأدوار والمسؤوليات بوضوح بين جميع الأطراف، ويضع قواعد لحوكمة البيانات، وآليات للمساءلة والتعويض. يمكن أن يكون هذا الإطار في شكل قانون متخصص أو لائحة تنفيذية شاملة تستند إلى الأنظمة القائمة.[22]

- **تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص :**إن صياغة تنظيمات فعالة تتطلب حوارًا مستمرًا وتعاونًا وثيقًا بين الجهات التنظيمية والمؤسسات المالية وشركات التقنية. يجب على المنظمين الاستفادة من خبرات القطاع الخاص في فهم التحديات العملية والمخاطر التقنية، مما يضمن أن تكون القواعد والسياسات واقعية وقابلة للتطبيق وتدعم الابتكار بدلاً من أن تعيقه[23].

- **تبني نهج تنظيمي مرن وقائم على المخاطر :**بدلاً من وضع قواعد تفصيلية جامدة، يُفضل تبني نهج تنظيمي مرن يعتمد على المبادئ الأساسية ويقوم على تقييم المخاطر .(Risk-Based Approach) هذا النهج يمنح المؤسسات المالية مرونة في اختيار التقنيات والحلول المناسبة لتحقيق الأهداف التنظيمية (مثل مكافحة غسل الأموال وحماية البيانات)، مع إلزامها بإثبات فعالية هذه الحلول للجهة الرقابية. هذا الأسلوب يشجع على الابتكار مع الحفاظ على مستوى عالٍ من الأمان والامتثال[24].

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة التحليلية، التي تناولت التنظيم القانوني لخدمات التحقق من الهوية الرقمية في القطاع المالي السعودي، يتضح أن المملكة قد قطعت أشواطًا مهمة في بناء بنية تحتية رقمية متقدمة وإطار تنظيمي مواكب، مما مكن القطاع المالي من تحقيق قفزات نوعية في مجال التحول الرقمي. وقد استعرض البحث ماهية هذه الخدمات وأهميتها، وحلل الإطار القانوني القائم، وسلط الضوء على التحديات الراهنة والآفاق المستقبلية. وبناءً على ذلك، توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي تهدف إلى تعزيز هذه المنظومة الحيوية.

أولاً: الاستنتاجات:

1. تُشكّل خدمات التحقق من الهوية الرقمية، المعتمدة على منصات وطنية موثوقة مثل "نفاذ"، ركيزة أساسية لعملية التحول الرقمي في القطاع المالي السعودي، حيث تساهم بشكل مباشر في تحقيق أهداف استراتيجية تتمثل في الكفاءة التشغيلية، وتعزيز الأمان، وتحسين تجربة العميل.

2. الإطار التنظيمي الحالي، بقيادة البنك المركزي السعودي (ساما) ومدعومًا بتشريعات وطنية كنظام حماية البيانات الشخصية، يوفر أساسًا قانونيًا جيدًا لتنظيم هذه الخدمات. إلا أنه يتسم بكونه إطارًا مجزأ يعتمد على سياسات قطاعية وأنظمة عامة، ويفتقر إلى تشريع متخصص وموحد للهوية الرقمية.

[22] Tubishat, B. M. A. R. (2024). Navigating the Digital Frontier: The Role of Commercial Law in Regulating Electronic Companies in the Middle East. Pakistan Journal of Life & Social Sciences, 22(2).
[23] Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). "Digital Government Review of the Kingdom of Saudi Arabia." OECD Publishing, Paris, 2023, p. 77.
[24] Financial Stability Board. "High-level Recommendations for the Regulation, Supervision and Oversight of Crypto-asset Activities and Markets." Basel, Switzerland, 2023, p. 14.

DOI: https://doi.org/10.33193/AJHASS.65

المجلة العربية
للدراسات الانسانية والاجتماعية
Arab Journal of Humanities and Social Studies
العدد (7)
يناير 2026
Volume (7)
January
2026
ISSN online: 3079-4099
ISSN print: 3079-4080

3. تبرز تحديات قانونية رئيسية تتعلق بتوزيع المسؤوليات بشكل واضح بين الأطراف المشاركة في عملية التحقق (المؤسسة المالية، المنصة الوطنية، العميل)، والحاجة المستمرة لمواكبة التطورات التقنية السريعة، وضمان التنسيق الكامل بين مختلف الجهات التنظيمية والرقابية.

ثانياً: التوصيات:

بناءً على الاستنتاجات السابقة، تقدم الدراسة التوصيات التالية:

1. توصي الدراسة بضرورة قيام الجهات التشريعية بدراسة وصياغة قانون أو لائحة تنظيمية متكاملة خاصة بالهوية الرقمية. يجب أن يهدف هذا الإطار إلى توحيد المفاهيم، وتحديد الحقوق والالتزامات لجميع الأطراف، ووضع قواعد واضحة لتوزيع المسؤولية القانونية في حالات الأخطاء أو الاختراقات، وتوفير أساس للاعتراف المتبادل بالهويات الرقمية.

2. يُقترح إنشاء لجنة تنسيقية دائمة تضم ممثلين عن البنك المركزي السعودي (ساما)، والهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا)، ومركز المعلومات الوطني، وغيرها من الجهات ذات الصلة، بهدف توحيد الرؤى، وتنسيق السياسات، ووضع آليات رقابية مشتركة تضمن تطبيقًا متسقًا وفعالًا للإطار التنظيمي.

3. توصي الدراسة بأن يستمر البنك المركزي السعودي في تبني نهج تنظيمي مرن قائم على المخاطر، ويشجع على استخدام "البيئات التجريبية التشريعية (Regulatory Sandboxes)" لاختبار التقنيات والحلول الجديدة في مجال الهوية الرقمية. هذا النهج يضمن أن يظل التنظيم ممكنًا للابتكار وليس عائقًا أمامه، مع الحفاظ على أمن واستقرار القطاع المالي.

المراجع

1. البنك المركزي السعودي، اعتماد قبول الهوية الرقمية من منصة أبشر وتطبيق توكلنا، 2025، تم الاسترجاع من الرابط التالي :
https://rulebook.sama.gov.sa/ar/%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%AF-%D9%82%D8%A8%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D9%85%D9%86%D8%B5%D8%A9-%D8%A3%D8%A8%D8%B4%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D9%82-%D8%AA%D9%88%D9%83%D9%84%D9%86%D8%A7

2. Agidi, R. C. Biometrics: The future of banking and financial service industry in Nigeria. International Journal of Electronics and Information Engineering, 9(2), 2018, pp. 91-105.

3. Al Tamimi & Company. "Saudi Arabia's Personal Data Protection Law: A Guide for Financial Institutions." Law Update, 2023, p. 3.

4. Alayed, S. Technology and Digital Transformation in Saudi Arabia. Saudi Arabia’s Business Transformation: Strategies for Success in a Changing Economy; Services for Science and Education Stockport: Cheshire, UK, 2023, p. 106.

5. Alshammari, R. Building a Unified Legislative Framework for the Development and Registration for the Emerging Technologies in the GCC. Innovation and Development of Knowledge Societies, (2025). 36-52.

DOI: https://doi.org/10.33193/AJHASS.65

المجلة العربية
للدراسات الانسانية والاجتماعية
Arab Journal of Humanities and Social Studies
العدد (7)
يناير 2026
Volume (7)
January
2026
ISSN online: 3079-4099
ISSN print: 3079-4080

6. Bureau of Experts at the Council of Ministers. "Anti-Cyber Crime Law." Royal Decree No. M/17, Kingdom of Saudi Arabia, 2007, Article 3.

7. Communications, Space & Technology Commission (CST). "Electronic Transactions Law." Kingdom of Saudi Arabia, 2007, Article 5.

8. Digital Government Authority. "Saudi National Digital Identity (Nafath) Framework." Riyadh, Saudi Arabia, 2023, p. 8.

9. Financial Action Task Force (FATF). "Mutual Evaluation of the Kingdom of Saudi Arabia." Paris, France, 2018, p. 112.

10. Financial Sector Development Program. "FSDP Annual Report 2022." Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia, 2023, p. 15.

11. Financial Stability Board. "High-level Recommendations for the Regulation, Supervision and Oversight of Crypto-asset Activities and Markets." Basel, Switzerland, 2023, p. 14.

12. KPMG. "The Future of Digital Banking in Saudi Arabia." 2023, p. 5.

13. National Cybersecurity Authority (NCA). "Essential Cybersecurity Controls." Kingdom of Saudi Arabia, 2022, p. 9.

14. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). "Digital Government Review of the Kingdom of Saudi Arabia." OECD Publishing, Paris, 2023, p. 77.

15. Pechegin, D. A. (2021). Problems in Legal Regulation of Liability for Crimes that Infringe Digital Finance. Russian Journal of Legal Studies (Moscow), 8(2), 53-60.

16. Saudi Central Bank. "Cyber Security Framework for Financial Institutions Regulated by SAMA." Version 3.0, Riyadh, 2017, p. 12.

17. Saudi Central Bank. "Electronic Know Your Customer (E-KYC) Policy." Version 2.0, Riyadh, 2022, p. 4.

18. Saudi Central Bank. "Financial Stability Report 2023." Riyadh, 2023, p. 48.

19. Saudi Data & AI Authority (SDAIA). "Personal Data Protection Law and its Implementing Regulations." Official English Translation, Riyadh, 2023, p. 6.

20. Tubishat, B. M. A. R. (2024). Navigating the Digital Frontier: The Role of Commercial Law in Regulating Electronic Companies in the Middle East. Pakistan Journal of Life & Social Sciences, 22(2).

21. United Nations Department of Economic and Social Affairs. "E-Government Survey 2022: The Future of Digital Government." New York, 2022, p. 135.

22. White, O., Madgavkar, A., Manyika, J., Mahajan, D., Bughin, J., McCarthy, M., & Sperling, O. (2019). Digital identification: A key to inclusive growth. McKinsey Global Institute, 2-4.

DOI: https://doi.org/10.33193/AJHASS.65

العدد (7)
يناير 2026
Volume (7)
January
2026
المجلة العربية
للدراسات الانسانية والاجتماعية
Arab Journal of Humanities and Social Studies
ISSN online: 3079-4099
ISSN print: 3079-4080

23. World Bank Group, The Global Financial Index (Findex) Database. "Saudi Arabia Country Profile 2021." World Bank, Washington, D.C., 2022, p. 2.

24. World Economic Forum. "Reimagining Digital Identity: A Strategic Imperative." Cologny/Geneva, Switzerland, 2023, p. 21.

DOI: https://doi.org/10.33193/AJHASS.65